

Distr.: General
10 August 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 117 (د) من جدول الأعمال المؤقت *

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات
أخرى: انتخاب أعضاء في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة 21 تموز/يوليه 2021 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة للكاميرون لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية الكاميرون لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى مكتب رئيس الجمعية العامة، ويشرفها أن تشير إلى ترشيح الكاميرون لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2022-2024، في الانتخابات المزمع إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر 2021 في نيويورك.

وعملاً بقرار الجمعية العامة 251/60، تتشرف البعثة الدائمة للكاميرون كذلك بأن تحيل طيه التعهدات والالتزامات الطوعية التي تؤكد من خلالها مجدداً أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من أولويات السياسة الخارجية للكاميرون (انظر المرفق).

وستكون البعثة الدائمة للكاميرون ممتنة إذا تفضل رئيس الجمعية العامة بتعميم هذه المذكرة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/76/150

090921 010921 21-10953 (A)



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 21 تموز/يوليه 2021 الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة للكاميرون لدى الأمم المتحدة

ترشيح الكاميرون لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2022-2024

التعهدات والالتزامات الطوعية المقدمة عملاً بقرار الجمعية العامة 251/60

- 1 - الكاميرون، الملتزمة التزاماً راسخاً بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، عضو في لجنة حقوق الإنسان، واضطلعت بدور نشط في إنشاء مجلس حقوق الإنسان.
- 2 - والتزام الكاميرون بحقوق الإنسان واضح في إنشاء إطار قانوني ومؤسسي ذي صلة واتخاذ تدابير تضمن الامتثال للإطار المذكور. وفي هذا الصدد، تدمج الحقوق الأساسية في الصك الدستوري، ويضمن الدستور ويسر إدماج الاتفاقيات الدولية في القوانين المحلية من خلال كفالة أسبقيتها على المعايير الوطنية. وينطبق الشيء نفسه على الاتفاقيات الدولية الرئيسية المعنية بحقوق الإنسان والبروتوكولات ذات الصلة، التي تكون الكاميرون طرفاً فيها على الصعيدين الإقليمي والدولي.
- 3 - وعلى الصعيد الدولي، تتضمن هذه الاتفاقيات والبروتوكولات ما يلي:
 - العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
 - العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
 - اتفاقية حقوق الطفل
 - الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
 - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
 - اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
 - البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة
 - البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بشأن البلاغات الفردية
 - البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وغير ذلك
- 4 - وعلى الصعيد الإقليمي، الكاميرون طرف في صكوك عديدة تشمل ما يلي:
 - الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب
 - الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته
 - البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن إنشاء محكمة أفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

- اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخليا في أفريقيا، المؤرخة 23 تشرين الأول/أكتوبر 2009

- اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته، لعام 1999

5 - وعلى المستوى المؤسسي، تتمتع الكامبيرون بسلطة قضائية مستقلة ومجلس دستوري تنفيذي. وتم تحويل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات التي أنشئت في عام 1990 إلى المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان والحريات في تموز/يوليه 2004، ومن ثم إلى لجنة الكامبيرون لحقوق الإنسان في تموز/يوليه 2019. وبهذا التقدم، تفخر الهيئة التشريعية في الكامبيرون كثيرا بضمان استقلال هذه المؤسسة وتمتعها بالإدارة الذاتية، من خلال تعزيز مواردها البشرية والمالية.

6 - وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الإطار والأحكام، وكذلك الشروط، لممارسة الحقوق المدنية والسياسية تتحسن تدريجيا، مع زيادة التركيز على مكافحة الإفلات من العقاب وبناء قدرات الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون بشكل منتظم.

7 - والكامبيرون هي أحد المشاركين في إنشاء مركز الأمم المتحدة دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، الذي يوجد مقره أيضا في الكامبيرون. وعلاوة على ذلك، تتعاون الكامبيرون مع هذا المركز في تعزيز حقوق الإنسان في المنطقة دون الإقليمية.

أولا - الكامبيرون كجزء من مؤسسات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

8 - ضمن انضمام الكامبيرون إلى ميثاق الأمم المتحدة في 20 أيلول/سبتمبر 1960 عضويتها في جميع الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، وكذلك في أجهزتها الفرعية. وفي هذا الصدد، تشارك الكامبيرون في دورات جميع مؤسسات الأمم المتحدة المسؤولة عن قضايا حقوق الإنسان، ولا سيما لجنة حقوق الإنسان وآلياتها السابقة، ومجلس حقوق الإنسان وآلياته، وغيرهما من هيئات الأمم المتحدة المسؤولة عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

ألف - مجلس حقوق الإنسان وآلياته

9 - الكامبيرون هي إحدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي اعتمدت القرار الذي أنشئ بموجبه مجلس حقوق الإنسان في 15 آذار/مارس 2006.

10 - وفي 9 أيار/مايو 2006، أصبحت الكامبيرون أيضا واحدة من أولى الدول الأعضاء الـ 47 التي انضمت إلى المجلس الجديد. ونتيجة لذلك، ساهمت دولتنا في صياغة وتنفيذ آلياته الجديدة، وكذلك في تعديل جميع الإجراءات الخاصة.

باء - الاستعراض الدوري الشامل

11 - منذ إنشاء آلية مجلس حقوق الإنسان، تدعم الكامبيرون، وهي عضو في مجلس حقوق الإنسان والفريق العامل، العديد من البلدان أثناء استعراضاتها الدورية الشاملة في مختلف الدورات.

- 12 - ومن جانبها، خضعت الكامبيرون لهذا الاستعراض في 5 شباط/فبراير 2009 و 1 أيار/مايو 2013 و 16 أيار/مايو 2018 في إطار الجولات الأولى والثانية والثالثة على التوالي من الاستعراض الدوري الشامل.
- 13 - وأيدت الكامبيرون 156 من أصل 196 توصية، وأحاطت علما بـ 23 توصية قدمت خلال الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل، التي عقدت في 16 أيار/مايو 2018.
- 14 - وتتعلق هذه التوصيات أساسا بالتصديق على الاتفاقيات التي اعتمد مبدأ العضوية فيها بالفعل خلال الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل، ولا سيما: تعزيز وحماية حقوق المرأة والطفل والمعوقين وغيرهم من الفئات الضعيفة؛ وضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان.
- 15 - وأنشئت في 15 نيسان/أبريل 2011 آلية مشتركة بين الوزارات لمتابعة تنفيذ التوصيات، بتنسيق من رئيس الوزراء. وتتلقى هذه اللجنة التوصيات التي أقرتها الكامبيرون وترسلها إلى مختلف الوزارات المختصة لتنفيذها وتنظم دورات لتقييم هذا التنفيذ.

جيم - التعاون مع المكلفين بالإجراءات الخاصة

- 16 - وجهت الكامبيرون دعوة دائمة إلى جميع المكلفين بالإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، مما يؤكد انفتاحها والتزامها بتعزيز التعاون مع مجلس حقوق الإنسان.

الزيارات إلى الكامبيرون

- أيار/مايو 1999: السير نايجل رودلي، المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وقام خلفه، السيد مانفريد نوفاك، بمتابعة تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره
- 16-23 تموز/يوليه 2012: أوليفي دو شوتر، المقرر الخاص المعني بالحقوق في الغذاء
- 2-11 أيلول/سبتمبر 2013: ريتا إزك - ندياي، الخبيرة المستقلة المعنية بقضايا الأقليات
- 1-4 أيار/مايو 2019: ميشيل باشليت خيريا، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
- 5-26 أيلول/سبتمبر 2019: الفريق التقني لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
- يتوقع أن يقوم المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات بزيارة إلى الكامبيرون في عام 2021

دال - هيئات المعاهدات

- 17 - تواظب الكامبيرون على الوفاء بالتزامها فيما يتعلق بتقديم تقارير دورية.

ثانيا - تنفيذ بيان الالتزام لعام 2018

- 18 - تعهدت الكامبيرون، فيما يتعلق بإعادة انتخابها لمجلس حقوق الإنسان، بالوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في القرار التأسيسي لمجلس حقوق الإنسان وبالقيام بما يلي:

- السعي إلى تحقيق فعالية الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية.
- التعاون، لتحقيق هذه الغاية، مع المنظمات الإقليمية والهيئات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني.
- السعي من خلال الحوار والتعاون إلى التمتع بحقوق الإنسان وتعزيزها على نحو فعال.
- مواصلة جهودها لكفالة الامتثال الكامل للصكوك القانونية الدولية لحقوق الإنسان.
- التعاون بشكل صريح مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وخاصة مع الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، لضمان أن تقوم هذه الهيئة بمهامها بفعالية وبشكل كامل، مع احترام مبادئ العالمية والحياد والموضوعية واللاانتقائية.
- السعي المستمر إلى الحفاظ على مصداقية مجلس حقوق الإنسان.

19 - وتحقيقاً لتلك الغاية، تسعى الكامبيرون بلا كلل إلى ترسيخ حماية وتعزيز الحقوق المدنية والسياسية: من خلال تنظيم انتخابات شفافة وديمقراطية، وتنفيذ اللامركزية، واعتقال ومحاكمة الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون الضالعين في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، وتحسين ظروف الاحتجاز، وتنظيم حملات للتوعية بحقوق الإنسان.

20 - وتسعى الكامبيرون أيضاً إلى حماية وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية. وشرعت الكامبيرون في إنعاش الاقتصاد الوطني، وهو ما يتجلى في اعتماد تدابير الميزانية لتبسيط المالية العامة بهدف رئيسي هو تحسين مستويات معيشة السكان. وفي هذا الصدد، ركزت الحكومة بشكل خاص على القطاعات الاجتماعية، مثل التعليم والصحة وتشغيل الشباب، بهدف تحسين نوعية الخدمات المقدمة في هذه الميادين.

- تظل الكامبيرون ملتزمة التزاماً قوياً بتعزيز وتنفيذ الحق في التنمية الذي تعتبره، وفقاً لإعلان فيينا، ذا قيمة مساوية للحقوق الأخرى.
- تقدم الكامبيرون دعمها لمجلس حقوق الإنسان لمساعدة المجلس على الاضطلاع بمهامه. وفي هذا السياق، تشارك الكامبيرون في جميع دورات المجلس العادية والخاصة وفي مداورات اللجنة الاستشارية. والكامبيرون عضو في الترويكا الخاصة بعدة بلدان.

ثالثاً - التزامات الكامبيرون الجديدة

21 - تتعهد الكامبيرون، بوصفها عضواً في مجلس حقوق الإنسان، بمواصلة عملها بشأن تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها. ولذلك، ستسعى الكامبيرون جاهدة لتحقيق الأهداف التالية:

(أ) أن تكون طرفاً في الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان التي لم تكن الكامبيرون طرفاً فيها بعد، ولا سيما طرفاً في أي اتفاقية ناجمة عن توصيات قبلت بها في إطار استعراضها الدوري الشامل في أيار/مايو 2018، من بين صكوك أخرى تشمل ما يلي:

- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري، وكذلك البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية.
- الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.
- اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، واتفاقية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لمكافحة التمييز في مجال التعليم.
- (ب) تعزيز حقوق المرأة عن طريق القيام بما يلي:
 - تعزيز البرامج الرامية إلى تحسين وضع المرأة.
 - مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وتنظيم حملات توعية ضد هذه الممارسة.
 - مراعاة الملاحظات ذات الصلة التي أبدتها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة لتمكين المرأة من التمتع فعلياً بجميع حقوقها.
 - مواصلة تنفيذ الإجراءات المتخذة لمكافحة جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- (ج) اتخاذ إجراءات لتعزيز حماية حقوق الطفل من خلال ما يلي:
 - مراعاة حقوق الطفل في البرامج الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان.
 - تنفيذ التوصيات ذات الصلة للجنة حقوق الطفل بشأن الأطفال المشردين.
 - منع الاتجار بالأطفال وعمل الأطفال وتحسين تدابير حماية الضحايا.
 - تحسين معاملة الأطفال في أماكن الاحتجاز.
- (د) تعزيز الجهود الجارية في ميدان إدارة السجون من خلال القيام بما يلي:
 - تحسين أوضاع السجون، بما في ذلك بناء سجون جديدة.
 - تيسير وصول المنظمات الإنسانية الوطنية والدولية إلى السجون.
 - تسريع وضع أنظمة إصلاح السجون.
 - تعزيز استقلالية وسلطة النظام القضائي الوطني.
- (هـ) كفالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفقاً للموارد المتاحة، وهي:
 - الحق في الصحة: تعزيز برامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتصدي على نحو فعال لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتعزيز النظام الصحي ككل.

- الحق في التعليم: تواصل الكامبيرون جهودها لتحسين نوعية التعليم، وضمان التعليم الابتدائي المجاني، وتحسين تنفيذ خطة العمل للبرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان.
- مكافحة الفساد وتحسين الإدارة.

(و) مواصلة الإجراءات المتعلقة باحترام الحقوق المدنية والسياسية، ولا سيما حرية الصحافة وشفافية الانتخابات؛

(ز) دعم التدابير الرامية إلى ضمان وحماية حقوق الأقليات والمعوقين وغيرهم من الأشخاص الضعفاء؛

(ح) تعزيز عملها من أجل السلام ومن أجل الحفاظ على النظم الإيكولوجية على الصعيد دون الإقليمي من خلال زيادة مشاركتها في عمليات حفظ السلام والهيكل دون الإقليمية لحماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة (اللجنة المعنية بالغابات في وسط أفريقيا، لجنة حوض بحيرة تشاد، وغيرهما)؛

(ط) العمل جنباً إلى جنب مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني لتحسين الحالة العامة لحقوق الإنسان في الكامبيرون وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان؛

(ي) تعزيز تعاونها مع هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة والمركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، ومواصلة العمل مع الدول الأعضاء الأخرى من أجل الحفاظ على مصداقية مجلس حقوق الإنسان.